

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قال في الفروع وظاهر كلام جماعة لا يلزم المجنون كفارة بوطئه وأنه كاليمين .
قال وهو أظهر وفي الترغيب وجهان كإيلاء .

قوله وإن ظاهر من امرأته الأمة ثم اشتراها لم تحل له حتى يكفر .
هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب منهم الخرقى وابن حامد والقاضي وغيرهم وجزم به في الخلاصة وغيره .

وقدمه في المحرر والنظم والرعائيتين والحاوي الصغير والفروع وغيرهم .
وقال أبو بكر في الخلاف يبطل الطهار وتحل له فإن وطئها فعليه كفارة يمين واختاره أبو الخطاب .

ويتخرج أنه لا كفارة عليه كطهاره من أمته .
قوله وإن كرر الطهار قبل التكفير فكفارة واحدة .
هذا المذهب نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله وعليه أكثر الأصحاب منهم أبو بكر وابن حامد والقاضي .

قال الزركشي هذا المشهور من الروائيتين والمختار لعامة الأصحاب القاضي والشافعي وأبو الخطاب والشيрази وابن البناء وغيرهم .
واختاره بن عبدوس في تذكرته .
وجزم به في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والوجيز والمنور ومنتخب الآدمي وغيرهم .
قال المصنف والشارح هذا ظاهر المذهب .
وقدمه في المحرر والرعائيتين والحاوي الصغير والفروع وغيرهم .
وصححه في النظم وغيره